

Distr.: General
1 October 2018
Arabic
Original: English and French



مجلس حقوق الإنسان
اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
جنيف، ١-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
البند ٤ من جدول الأعمال
النظر في التقارير المقدّمة عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع الثالث والسبعين للجنة الدائمة (١٩-٢٠)
أيلول/سبتمبر ٢٠١٨



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-16237(A)



* 1 8 1 6 2 3 7 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	مقدمة أولاً -
٣	٢	إقرار جدول الأعمال ثانياً -
٣	٢٧-٣	الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية ثالثاً -
٣	١٨-٤	المالية والرقابة ألف -
٣	١١-٤	١' تقرير مجلس مراجعي الحسابات ألف -
٥	١٥-١٢	٢' المراجعة الداخلية للحسابات ألف -
٦	١٨-١٦	٣' تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة ألف -
٧	٢١-١٩	إدارة المخاطر في المفوضية باء -
٨	٢٧-٢٢	الموارد البشرية جيم -
٨	٢٤-٢٢	١' الموارد البشرية بما في ذلك رعاية الموظفين ألف -
٩	٢٧-٢٥	٢' سلامة الموظفين وأمنهم ألف -
٩	٤٠-٢٨	الميزانيات البرنامجية والتمويل رابعاً -
٩	٣٢-٢٨	معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل ألف -
١١	٣٦-٣٣	الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (بصيغتها المنقحة) باء -
١٢	٤٠-٣٧	جمع الأموال من القطاع الخاص جيم -
١٣	٤٩-٤١	التنسيق خامساً -
١٣	٤٦-٤١	عرض شفوي لمستجدات إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ألف -
١٤	٤٩-٤٧	عرض شفوي لمستجدات الصفقة الكبرى باء -
١٥	٥١-٥٠	أي مسائل أخرى سادساً -
١٦	مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لسنة ٢٠١٨ المرفق

أولاً - مقدمة

١- ترأست الاجتماع رئيسة اللجنة التنفيذية، سعادة السفارة ثرياً دليل (أفغانستان).

ثانياً - إقرار جدول الأعمال

٢- أقر جدول أعمال الاجتماع (EC/69/SC/CRP.16).

ثالثاً - الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

٣- قدمت نائبة المفوض السامي لمحة عامة عن القضايا الرئيسية المتعلقة بالإدارة، بما في ذلك "واجب الرعاية" في الحالات المحفوفة بالمخاطر، والجهود الرامية إلى منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له، وإدارة المخاطر، والرقابة، والميزانيات والتمويل. وعرضت على اللجنة مستجدات عملية التغيير الجارية في المفوضية، التي تتوخى منها المنظمة تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة؛ والعمل مع مجموعة واسعة من الشركاء، وبخاصة الجهات الفاعلة الإنمائية، لتشجيع الحلول؛ والسير وفقاً للإصلاحات والمبادرات الجارية على نطاق المنظومة. وتركز المفوضية في سنة ٢٠١٩ على تعزيز الاتساق الداخلي، بما في ذلك اتخاذ تدابير لكفالة زيادة الدعم الميداني الذي يقدمه المقر. وتوضع حالياً خطة للهيكل الإقليمية واللامركزية ستعزز العمليات وصنع القرارات في الميدان.

ألف - المالية والرقابة

١٦ - تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٤- عرض المراقب المالي ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بالاشتراك مع نائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات في ألمانيا البيانات المالية للمفوضية لسنة ٢٠١٧، كما ترد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1179 و A/73/5/Add.6). وأشار المراقب المالي إلى أن المفوضية تلقت رأياً بشأن مراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات أكد أن وضعها المالي ما زال متيناً وأن الأصول كافية للوفاء بالالتزامات. وأطلع اللجنة على أهم التوصيات التي قدمها المجلس والتدابير الرئيسية المتخذة استجابة لها (A/AC.96/1179/Add.1) ولتوصيات السنوات السابقة.

٥- وأفاد نائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات في ألمانيا بأن هذه هي المرة الأولى التي قدم فيها مراجع الحسابات الخارجي للمفوضية إحاطة مباشرة إلى اللجنة، وهو إجراء سليم من حيث زيادة الشفافية، بالإضافة إلى نظر لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة في تقرير المجلس. وقال إن الرأي غير المشفوع بتحفظات إيجابي جداً لكنه لا يعني ألا مجال هناك للتحسين. ومن هذا المنطلق، قدم المجلس ٤٩ توصية جديدة. ويتعلق معظمها بإدارة وتنظيم عمليات المفوضية، ويركز على خمسة مجالات: (١) الغش والفساد، (٢) التدخلات النقدية، (٣) الاستعانة بفرادى الخبراء الاستشاريين، (٤) إدارة سلسلة الإمداد، (٥) الانخراط في أهداف التنمية المستدامة. واعتُبر المجال الخامس مسألة أساسية للمجلس، وبحث كل نشاط تنفذه المنظمة في إطار الانخراط في أهداف التنمية المستدامة، بغية تعزيز الالتزامات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦- ولاحظت الوفود بقلق أن نسبة ٤٠ في المائة من توصيات السنة السابقة لا تزال معلقة، وحثت المفوضية على أن تتناول هذه التوصيات والتوصيات الجديدة في الوقت المناسب. وأعرب عن التقدير لما أُقدم من مصفوفات مفصلة تسمح بتتبع الإنجازات والتحديات في تنفيذ التوصيات، وتتيح قدرًا أكبر من الشفافية. وفيما يتعلق بإدارة الشؤون المالية، حثت المفوضية على تنفيذ تدابير المراقبة الإضافية التي أوصى بها المجلس. وأحاطت الوفود علماً بالتحديات التي يطرحها التمويل المخصص وبمستوى التنبؤ الذي لا يزال دون المبتغى، مما يؤثر في إدارة الشؤون المالية، فدعت الجهات المانحة للمفوضية إلى تسوية هذا الوضع.

٧- وبخصوص الغش والفساد، أشارت الوفود إلى أن المفوضية تعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر لكنها تملك سياسات ونظماً جيدة لمنعها والكشف عنها. ومع ذلك، أعرب عن تأييد توصية المجلس الداعية إلى أن تعزز العمليات القطرية التي تضطلع بها المفوضية بتقييم المخاطر، بإجراءات تشمل وضع استراتيجيات محلية تلائم السياق لمكافحة الغش والفساد. وأوصيت المفوضية أيضاً بوضع إطار واضح للمراقبة من أجل تمكين نهجها إزاء مكافحة الغش وإدارة المخاطر، مما يساعد على معالجة بعض المسائل الواردة في التقرير، بما في ذلك الغش على الصعيد القطري.

٨- وفيما يتعلق بالتدخلات النقدية، شجعت المفوضية على تحسين رصدتها، وتحسين قياس فعاليتها أنشطتها التدريبية، وكفالة مزيد من الاتساق في التنفيذ في الميدان. وحثت أيضاً على العمل مع الشركاء على وضع سياسات وإجراءات مشتركة، وأعرب عن القلق من أن المفوضية لا تتبّع المساعدات النقدية التي يوزعها الشركاء. وبوجه أعم، أبرزت وفود عديدة مسألة إدارة الشراكات، فأعربت عن القلق من أن الأمر يتعلق بمسألة نظامية حددها أيضاً مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. وحثت المفوضية بشدة على تنفيذ التوصيات ذات الصلة على سبيل الأولوية.

٩- وشجعت المفوضية على مواصلة استكشاف سبل توخي مزيد من الفعالية من حيث التكلفة في عملها باتباع نهج يهدف إلى الحصول على "أعلى جودة بأفضل سعر" من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد والتمويل. ويشمل ذلك أيضاً إدارة سلسلة الإمداد. ورحبت الوفود باعتزام المفوضية استعراض عملها في مجال إدارة سلسلة الإمداد، والسعي إلى زيادة التعاون مع الشركاء، وفقاً لالتزامات "الصفقة الكبرى" وإصلاحات الأمين العام. وفيما يتعلق بعقود فرادى الخبراء الاستشاريين، رثي أن عدم الامتثال لسياسة المفوضية ذاتها مدعاة للقلق، مثله في ذلك مثل الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في أداء المهام العادية. وأعرب عن دعم الخراط المفوضية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن وفداً تساءل عن توصيات المجلس، مشيراً إلى أن المفوضية وكالة إنسانية.

١٠- ورداً على سؤال بشأن تنقيح نظام الإدارة القائمة على النتائج المعتمد في المفوضية والجدول الزمني للتنفيذ، أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن المشروع قد عُلق. ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى بدء تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وإلى عوامل أخرى مرتبطة بإدارة التغيير وبالإصلاحات الأوسع نطاقاً في الأمم المتحدة، التي يتطلب جميعها مراجعة الأمور لضمان الاتساق التام في نظام الإدارة القائمة على النتائج. ويتوقع أن يركز النظام بعد استكماله تركيزاً أشد على النتائج والآثار، مما يؤدي إلى تعزيز التصميم والمساءلة في الميدان.

١١ - وأكد المراقب المالي من جديد التزام المفوضية بتنفيذ توصيات المجلس، بما فيها توصيات السنوات السابقة. ورداً على ما أبدي من قلق إزاء بذل العناية الواجبة في مجال إدارة شركات التنفيذ، أشار إلى عملية الاختيار، ومختلف الضوابط التي وضعت على مر السنين، وعمل المفوضية مع عدة شركات لمراجعة الحسابات بهدف تعزيز الرقابة. وقال إن هذا المجال محفوف بالمخاطر، لكنه أكد للجنة وجود العديد من آليات الضبط، منها رقابة مجلس مراجعي الحسابات. ووصف أيضاً التدابير المختلفة التي تتخذها المفوضية لردع الغش والفساد، وأكد من جديد أن المفوضية تأخذ هذه المسألة على محمل الجد. وعرض المراقب المالي الجهود التي تبذلها المفوضية لزيادة الكفاءة، بوسائل منها شبكة الأمم المتحدة للابتكار، ثم تناول التدخلات النقدية فأعطى أمثلة على كيفية عمل المفوضية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي لمواءمة النهج المتبعة. وأقر نائب مدير المراجعة الخارجية للحسابات في ألمانيا بالشواغل التي أثّرت إزاء أهداف التنمية المستدامة، لكنه أكد من جديد أهمية هذا الجهد الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة وضرورة عمل المفوضية على صياغة موقف من انحراطها في هذا الصدد.

٢٦ المراجعة الداخلية للحسابات

١٢ - عرض رئيس دائرة مراجعة حسابات المفوضية، التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/AC.96/1181)، مشيراً إلى أن المراجعة أُنجزت بما يكفي من الموارد اللازمة ومن دون أي تدخل يعرقل استقلالها. وسلط الضوء أيضاً على التعاون الوثيق والمنظم مع موظفي الإدارة العليا في المفوضية ومكتب المفتش العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٨ مراجعة داخلية للحسابات وأصدر ١٣٣ توصية، اعتُبرت ١١ توصية منها بالغة الأهمية. ولا تزال عدة توصيات أيضاً معلقة منذ السنوات السابقة، وقد استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسألتين متكررتين أثّرتا في تقارير سابقة: (١) الحسابات الدائنة، (٢) توزيع المواد غير الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع المكتب بمهمتين استشاريتين تتعلقان بالإدارة المركزية للمخاطر وعدد من مراجعات الحسابات الخاصة بمجالات معينة، شملت استحقاقات منحة التعليم وبرامج الإيواء والتسجيل وإدارة الحالات الفردية وأماكن إقامة الموظفين في الميدان.

١٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للأثر الإيجابي لإدماج دائرة مراجعة حسابات المفوضية في هيكل الرقابة العام في المنظمة وللتفاعل الجديد مع مكتب المفتش العام. ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في تنفيذ العديد من التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لكنها أعربت عن قلقها إزاء عدد التوصيات التي لا تزال معلقة، ولا سيما تلك التي تعتبر بالغة الأهمية، وإزاء مسائل نظامية شتى أثارها مراراً وتكراراً مختلف هيئات المراقبة. وفي هذا السياق، شجعت المفوضية على النظر في تقديم مصفوفات لأغراض متابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مثلما فعلت تماماً لمجلس مراجعي الحسابات، بحيث لا يسلط الضوء على توصيات التقرير الهامة فقط. ونظراً إلى تداخل المسائل، يمكن أن تقدم المفوضية، بدلاً من ذلك، مصفوفة موحدة تضم المسائل الواردة من هيئات مراجعة الحسابات والرقابة. وثمة مسألتان نُظمتان استرعتا أشد الاهتمام هما إدارة شؤون الشركاء في التنفيذ، وإدارة شؤون البائعين والمشتريات. وحثت المفوضية على معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المسائل على سبيل الأولوية وكفالة وجود ضمانات قوية.

١٤ - ورداً على سؤال عن مواعيد الانتهاء المقدرة، أفاد رئيس دائرة مراجعة حسابات المفوضية بأن المواعيد الأصلية لم تتغير. ومع ذلك، شجعت المفوضية على تقديم تواريخ مستهدفة جديدة عند إخلاف المواعيد الأصلية. وأشار أيضاً إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد سعى على مر السنين إلى تقديم توصيات أقل إلزاماً وأكثر مرونة للإدارة من حيث كيفية تنفيذها.

١٥ - وقدمت نائبة المفوض السامي تفاصيل عن مختلف مستويات المتابعة الجارية، بما في ذلك على أعلى المستويات في المنظمة، من أجل تنفيذ التوصيات المختلفة، لكنها أقرت أيضاً ببعض التعقيدات والتحديات في هذا الصدد. وقالت إن المفتش العام قد اقترح أن تتعمق المفوضية في بحث بعض المسائل المتكررة. وستساعد مبادرات أخرى جارية أيضاً، مثل إدارة المخاطر ٢٠، الإدارة على الإسراع أكثر في متابعة تنفيذ التوصيات. وأطلعت نائبة المفوض السامي اللجنة على عدد من التدابير المتخذة لمعالجة التوصيات المنبثقة من بعض عمليات مراجعة الحسابات الخاصة بمجالات معينة. وفيما يتعلق بأماكن إقامة الموظفين، على سبيل المثال، تستعد المفوضية لإصدار أمر إداري جديد يستجيب للتوصيات. وسييسر ذلك أيضاً بالهيكلية الإقليمية لمختلف وظائف الموارد البشرية. وفيما يتعلق بحالة برامج التسجيل التي تستخدمها المفوضية، وهي الصيغة ٤ من نظام proGres، أفادت نائبة المفوض السامي بأن البرامجية طُبقت في إطار نظام PRIMES (النظام الإيكولوجي لتسجيل السكان وإدارة الهوية)، وهو مجموعة جديدة من أدوات التشغيل المتبادل للتسجيل والهوية وإدارة الحالات الفردية. وعلى الرغم من زيادة عدد البلدان الجديدة التي تطبق النظام في عام ٢٠١٨، أدى نقص التمويل إلى الحد من قدرة المفوضية على تطبيقه بالكامل. وأبلغ المراقب المالي اللجنة بإحراز تقدم بالفعل في تنفيذ عدد من التوصيات التي أبرزتها الوفود، إذ أُغلقت عدة منها. ومن بين التوصيات المغلقة توصية بشأن الحسابات المحلية المدينة التي أصدرت بشأنها المفوضية مذكرة إرشادية منقحة لعمليات الميدانية.

٣٦ تقرير اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

١٦ - قدم رئيس اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة المنتهية ولايته الرئيس الجديد وأبلغ الوفود بأن ثلاثة أعضاء جديداً قد تولوا مهامهم في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ليحلوا محل الأعضاء الذين انتهت ولايتهم في الشهر السابق. وعرض تقرير اللجنة السنوي السادس، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (EC/69/SC/CRP.17) ويبين استعراضها للمواضيع التالية والتوصيات التي قدمتها بشأنها: الرقابة ومنع الغش؛ وإطار الرقابة الداخلية في المفوضية؛ والإدارة المركزية للمخاطر؛ وإدارة التغيير؛ وإدارة الشؤون المالية؛ والأداء والمساءلة؛ والهياكل التنظيمية؛ وعمليات تكنولوجيا المعلومات.

١٧ - واتفقت الوفود مع الرأي القائل إن المفوضية قد أحرزت تقدماً في تعزيز عملياتها الخاصة بالرقابة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى قدراتها في مجالي التقييم والتحقيق. لكنها أعربت عن القلق إزاء مواطن الضعف التي حُددت في مجال المساءلة، وأيدت التوصية الداعية إلى تعزيز إطار الرقابة الداخلية في المفوضية. وشجعت المفوضية على توسيع قاعدة الجهات المانحة للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قلة منها فقط. ورحبت الوفود أيضاً باستراتيجية المفوضية وخطة عملها للقضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وفيما يتعلق بمنع الغش، حُثت المفوضية على زيادة ترشيد نهجها، وسُئلت عن الأسباب الكامنة وراء قلة مشاركة الموظفين في الدورة التدريبية الإلكترونية بشأن منع الغش.

١٨- وبخصوص التوصية التي تدعو المفوضية إلى تعيين كبير مستشارين معني بمنع الغش، أوضح الرئيس أن اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة ترى أن من الضروري تعزيز تنسيق مختلف الإجراءات المتخذة لمنع الغش على مستوى موظفي الإدارة العليا في المفوضية. ورداً على سؤال عن الحاجة إلى توفير قدر كاف من الموارد لمكتب المفتش العام وعدد معقول من التقييمات، قال الرئيس إن الأمر يعود إلى المفوضية في تحديد ذلك آخذة في الاعتبار أهدافها والميزانية المتاحة لها. وأشار أيضاً إلى أن مكتب المفتش العام قد تلقى موظفين إضافيين وزادت ميزانيته في عام ٢٠١٩. وأوضحت نائبة المفوض السامي ضرورة توفير موارد إضافية من أجل تعزيز العمل في هذه المجالات، بما في ذلك إجراء مزيد من التحقيقات الاستباقية. وأشارت أيضاً إلى أن دورة التعلم الإلكتروني بشأن منع الغش أصبحت إلزامية لجميع الموظفين.

باء- إدارة المخاطر في المفوضية

١٩- عرضت كبيرة موظفي المخاطر في المفوضية الورقة المتعلقة بإدارة المخاطر (EC/69/SC/CRP.18)، فأطلعت اللجنة على أحدث المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها المفوضية لتعزيز طريقة إدارة المخاطر. وقالت إن مبادرة إدارة المخاطر ٢٠٠، التي أطلقت قبل عام تقريباً، تهدف إلى تحسين ثقافة إدارة المخاطر في العمليات وفي جميع مجالات الإدارة. وبينت خطة العمل للسنوات الثلاث المقبلة، وأكدت من جديد التزام موظفي الإدارة العليا في المفوضية بتهيئة ثقافة رصينة لإدارة المخاطر تشمل المنظمة بأسرها، وسلطت الضوء على الأسس المتينة التي أُرسيت بالفعل لتحقيق هذه الغاية.

٢٠- وقالت الوفود إنها تدعم جهود المفوضية في هذا المجال وتدعم على وجه الخصوص مبادرة إدارة المخاطر ٢٠٠. وأعرب عن التقدير للقدرات الإضافية التي تحققت في بعض العمليات البارزة، لكن عدة وفود شددت على ضرورة إدماج استعراضات المخاطر في عمليات التخطيط والإدارة اليومية. وسلط الضوء على أهمية تدريب الموظفين لدمج إدارة المخاطر في المنظمة. وأكد وفد أهمية وضع بروتوكولات وتوجيهات بشأن كيفية تقاسم المعلومات البالغة الأهمية عن المخاطر مع الشركاء والجهات المانحة، عند الاقتضاء.

٢١- وشكرت كبيرة مديري المخاطر الوفود على دعمها. وقالت إنها تتفق مع الحاجة إلى دمج إدارة المخاطر في المنظمة، وشددت على ضرورة إحداث تغيير ثقافي في هذا الصدد. وأبرزت بعض المبادرات التدريبية الجارية التي تهدف في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرة الموظفين في جميع العمليات على حسن إدارة المخاطر. وأكدت أيضاً أن تعليمات التخطيط لعام ٢٠١٩ ستضمن استعراضاً للمخاطر. ولاحظت نائبة المفوض السامي أن إدارة المخاطر تناول جميع أنشطة المنظمة. ورداً على سؤال بشأن التسجيل، أعلنت عن الاستعانة بخبير استشاري، في إطار متابعة توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لينظر في عملية التسجيل بوجه عام. وقالت إن الادعاءات زادت لأن آليات تقديم الشكاوى أصبحت تشمل الشركاء أيضاً ولا تقتصر على المفوضية.

جيم - الموارد البشرية

١٠ الموارد البشرية بما في ذلك رعاية الموظفين

٢٢- عرضت مديرة شعبة إدارة الموارد البشرية الورقة المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك رعاية الموظفين (EC/69/SC/CRP.19)، فقدمت لمحة عامة عن القوى العاملة في المفوضية وآخر ما استجد في هذا المجال. وقدمت إحاطة إلى اللجنة عن الأمر الإداري الجديد بشأن مراكز العمل الشديدة الخطورة، والاستعراض الخارجي للموارد البشرية الذي استُكمل في آذار/مارس ٢٠١٨، وخريطة الطريق للسنوات الثلاث التي اعتمدت استجابةً للاستعراض. وأُطلعت اللجنة أيضاً على أحدث المعلومات عن السياسة الجديدة بشأن التوظيف والتعيين والمبادرات العديدة المتخذة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، فضلاً عن مجموعة قيادية متنوعة ومتوازنة بين الجنسين، تمشياً مع خطة الأمين العام للإصلاح. وعُرضت أيضاً جهود أخرى تُبذل في مجالي إدارة الأداء وإقامة الموظفين.

٢٣- وأثنت اللجنة على ما تبذله المفوضية من جهود لتحقيق المساواة بين الجنسين، ورحبت بزيادة عدد الموظفين الدوليات المعيّنات منذ تنفيذ سياسة التوظيف والتعيين الجديدة. وأشار إلى زيادة التنوع في القوى العاملة في المفوضية، لكن بضعة وفود أعربت عن القلق من أن تمثيل بعض المناطق لا يزال ناقصاً، وحثت المنظمة على مضاعفة الجهود لكفالة التنوع الجغرافي. ورحبت الوفود بالاستراتيجية والإجراءات الملموسة المتخذة للتصدي لمسألة الاستغلال الجنسي والتحرش والاعتداء الجنسيين، ولا سيما زيادة مستوى الاهتمام بهذه المسألة وسياسة عدم التسامح مطلقاً التي اعتمدها المفوضية. وطلبت اللجنة توضيحات إضافية بشأن دور أفرقة الموارد البشرية الإقليمية المقرر إنشاؤها، وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار مالية. وفي ضوء إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئيين والتأييد المرتقب للاتفاق العالمي بشأن اللاجئيين، سُئلت المفوضية إن كانت تتوقع الحاجة إلى أنشطة تدريبية ومهارات جديدة. وطلبت اللجنة مزيداً من المعلومات عن العوامل قيد النظر من أجل إطار المفوضية لكفاءات القيادة الذي يتماشى مع جهود الأمين العام في مجال الإصلاح. وحثت المفوضية أيضاً على ضمان حصول الموظفين العاملين في الميدان على السكن الملائم، فضلاً عن الرعاية الطبية والنفسية، بما في ذلك عند عودتهم.

٢٤- وأكدت المديرية للجنة أن المفوضية ستواصل العمل بانتظام على تقديم معلومات محدثة عن تنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراض الموارد البشرية. أما الآثار المترتبة في الميزانية فقد أُدرجت بالفعل في الاستعراض السنوي للبرامج، وسيبدأ التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقدمت المزيد من التفاصيل عن الهيكلة الإقليمية المقررة لمهام الموارد البشرية، مشيرة إلى ضرورة مواءمتها مع جهود اللامركزية المؤسسية الأوسع نطاقاً. وأكدت أيضاً أن هذه العملية ستؤثر تأثيراً إيجابياً أيضاً في الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن الجغرافي في مكان العمل، بإجراءات تشمل التوعية الوظيفية وتحديد المواهب، فضلاً عن ضمان "واجب الرعاية". وفي هذا السياق، وصفت المديرية عدداً من المبادرات لتحسين أماكن إقامة الموظفين. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في صفوف الموظفين الوطنيين، أوضحت أن كثرة الذكور من بين السائقين والموظفين العاملين في مجالي إدارة الإمدادات والأمن يؤثر تأثيراً سلبياً في جهود المفوضية في هذا الصدد. وبينت أيضاً العمل الذي تضطلع به المفوضية لتعزيز إدارة الأداء والتطوير الوظيفي والقيادة، فضلاً عن مبادرة جديدة لتحسين التخطيط للقوى العاملة استجابةً للتطورات مثل إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئيين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئيين.

٢٦ سلامة الموظفين وأمنهم

٢٥- عرض مدير شعبة الطوارئ والأمن والإمداد الورقة المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم (EC/69/SC/CRP.20)، ولخص البيئة الأمنية الصعبة التي تعمل فيها المنظمة. وقدم أيضاً مستجدات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الأمنية للمفوضية، مشدداً على ضرورة التعاون الوثيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية، التي تعتمد عليها المفوضية لضمان سلامة قوتها العاملة.

٢٦- وأثنت الوفود على التزام موظفي المفوضية في الميدان، وأعربت عن قلقها من ارتفاع عدد الحوادث الأمنية. وأيدت التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر، ولا سيما النهج الاستباقي الذي تتبعه المنظمة من خلال خطة العمل المتعلقة بالأمن. وهنئت المفوضية أيضاً على جهودها من أجل كفاءة التقيد بمعايير الأمم المتحدة الأمنية الدنيا للعمل. وأعربت اللجنة عن تقديرها لاهتمام المفوضية الخاص بالتصدي للتهديدات الجنسية وتدريب الموظفين في هذا الشأن.

٢٧- وأعرب المدير عن امتنانه لما قدمته اللجنة من دعم وتوصيات متعددة. ورداً على أسئلة عن الاتجاهات السائدة في المخاطر الممكنة، أشار إلى أن المفوضية تقيم التطورات الأمنية يومياً، ومع ذلك يظل التنبؤ بالأوضاع أمراً صعباً. غير أن الدعم الذي تقدمه الدول والمجتمعات المحلية عامل رئيسي في القدرة على مواجهة المخاطر. وأفاد المدير أيضاً بأن المفوضية تعزز استقدام أخصائي في مجال التهديدات المرتبطة بنوع الجنس من أجل دمج هذه المسألة على نحو أفضل في تدريب النساء في مجال الوعي الأمني. وشدد أيضاً على الالتزام بزيادة التنوع الجنساني والجغرافي في استقدام الموظفين الأمنيين. وقدم رئيس دائرة الأمن الميداني توضيحات بشأن مختلف أنواع الحوادث الأمنية التي تعترض المفوضية، وأشار إلى أن انخفاض عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن الحوادث الأمنية دليل على جني فوائد الاستثمار في مجال التخفيف من حدة المخاطر. وأبلغ اللجنة أيضاً بأن المفوضية تطلع الشركاء بانتظام على الموارد الأمنية، بما في ذلك المعلومات والتدريب.

رابعاً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

ألف- معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل

٢٨- قدّم المراقب المالي ومدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، بالاشتراك مع مديرة شعبة العلاقات الخارجية، المعلومات المحدثة عن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٨ (EC/69/SC/CRP.21). وأشار المراقب المالي إلى أن الرقم الأولي البالغ ٧,٥ مليارات دولار الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ قد نُقح ليتجاوز ٨,٢ مليارات دولار في منتصف أيلول/سبتمبر. ونتج هذا التعديل بالزيادة عن وضع ميزانيات تكميلية قيمتها ٧١٢ مليون دولار لتغطية الاحتياجات غير المتوقعة في ثماني حالات طوارئ. ومنذ صدور المعلومات المحدثة عن الميزانيات البرنامجية والتمويل، شهدت التبرعات المتاحة زيادة بقيمة ٥٠٣ ملايين دولار. ومع ذلك، ما زالت نسبة النقص المتوقع في التمويل تصل إلى ٤٥ في المائة بحلول نهاية السنة. وقدمت مديرة شعبة العلاقات الخارجية تفاصيل إضافية عن الوضع التمويلي، مشيرة إلى زيادة مستوى عدم اليقين في عام ٢٠١٨ بسبب توقيت التبرعات. وبفضل الأموال التي يُتوقع أن تتاح في عام ٢٠١٨، ويُقدر أن تصل إلى حوالي ٤ مليارات دولار، سُئستوى نسبة ٥٥ في المائة تقريباً من احتياجات الأشخاص موضع الاهتمام. وشكر المدير المانحين على كرمهم، وشدد

على أن التمويل المرن أساسي للاستجابة لحالات الطوارئ والحالات التي تعاني من نقص مزمن في التمويل. واغتنم الفرصة أيضاً لتقديم معلومات محدثة عن مشاركة المفوضية في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

٢٩- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار الفجوة بين الميزانية والتمويل الوارد، واستفسرت عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الوضع. وأبرزت وفود عديدة، على وجه الخصوص، النقص المزمّن في تمويل البرامج في أفريقيا، على الرغم من أنها تضم أكبر نسبة من الأشخاص موضع اهتمام المفوضية وتضطلع بدور الريادة في تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. ودُعيت المفوضية إلى تعزيز الجهود من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الإطار، لأن ذلك سيساعد على ضمان تحقيق النتائج وسيشجع البلدان الأخرى على تطبيقه. وأعرب عن خيبة الأمل إزاء عدم انخفاض نصيب الفرد من التكاليف من خلال تحقيق مكاسب في الكفاءة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ المساعدة النقدية ومبادرة "الصفقة الكبرى". وشجعت الجهات المانحة على زيادة حصتها من المساهمات غير المخصصة لزيادة المرونة في تلبية أشد الاحتياجات إلحاحاً، تمثيلاً مع التزامات "الصفقة الكبرى". وحُثت المفوضية أيضاً على مواصلة توسيع قاعدة الجهات المانحة، بما في ذلك العمل مع الجهات المانحة الجديدة والناشئة، لأن مجموعة الجهات المانحة في المجال الإنساني ليست متنوعة بالقدر الممكن. وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، شددت الدول على أن تضاف هذه الأشكال من المساعدة إلى المساعدة الإنسانية، وتركز على تحقيق الأولويات الوطنية. وأعربت الوفود عن دعمها لمضي المفوضية قدماً في الانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

٣٠- وأعرب وفد عن القلق إزاء طول أمد حالة اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات الخمسة في تندوف بالجزائر، وسلط الضوء على معاناة السكان في غياب حل دائم. وأثنى على الجهود المبذولة لتقييم احتياجات اللاجئين وتعبئة الموارد اللازمة، وأحاط علماً مع التقدير باستنتاجات فريق بعثة خبراء المفوضية لتحديث المعلومات عن مواطن ضعف اللاجئين الصحراويين واحتياجاتهم. وشدد أيضاً على أهمية الحق في العودة الطوعية، وأشار إلى أن تسجيل اللاجئين الصحراويين يرتبط ارتباطاً مباشراً بتنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلام. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء رفض تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف؛ وأكد من جديد أن العديد من استنتاجات اللجنة التنفيذية يثبت الطابع المحوري والأساسي لتسجيل السكان وإحصائهم، بما يتسق مع ولاية المفوضية في مجال الحماية؛ وشدد على الصلة الهامة القائمة بين التسجيل وتقييم الاحتياجات الحقيقية. وأشار إلى أن تقارير صادرة عن منظمات دولية قد أكدت حالات متعددة من تحويل وجهة المعونة. ووجه الوفد نداءً جديداً إلى المفوضية للشروع في التسجيل، وفقاً لولايتها في مجالات الحماية والمساعدة وإيجاد الحلول الدائمة، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مبرزاً أن التسجيل يزيد من نزاهة تدخلات المفوضية بتقليص إمكانية الغش وتحويل وجهة المساعدة الإنسانية.

٣١- وأوضح المراقب المالي بعض الاعتبارات المالية الكامنة وراء التخفيضات المسجلة في الركيزة الرابعة - المشاريع الخاصة بالمشردين داخلياً - في سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، التي ترتبط بعدد من العوامل، منها القيود اللوجستية والأمنية. وتحدث أيضاً عن الجهود التي تبذلها المفوضية لكفالة إرساء إطار أمتن للضوابط المالية الداخلية، مما يتطلب تعزيز

المساءلة على نطاق المنظمة. وفيما يتعلق بنصيب الفرد من التكاليف، أوضح المراقب المالي التحديات التي ينطوي عليها الوضع لكنه أشار إلى أن المفوضية تبحث سبل خفضها. وقالت مديرة شعبة العلاقات الخارجية إن هناك زيادة في الميزانية، ومع ذلك من المهم ألا يغيب عن البال أن التشرّد يتزايد بمعدل أعلى بكثير. وسلطت الضوء على الجهود المبذولة لتتبع قاعدة الجهات المانحة وأيدت عدم استخدام التمويل الإنمائي لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ورداً على سؤال عن التمويل المتعدد السنوات، لاحظت أن مبلغ هذه المساهمات لا يزال قليلاً ومخصصاً بصراحة لمجالات بعينها، مما يعقد تقييم الفوائد.

٣٢- واعتمدت اللجنة المقرر المتعلق بالميزانيات والتمويل لسنة ٢٠١٨، بصيغته الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

باء- الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (بصيغتها المنقحة)

٣٣- عرض المراقب المالي الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/AC.96/1180)، وسلط الضوء على التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(١). وقدم لمحة عامة عن أرقام الميزانية، بحسب عناصر تشمل المنطقة والركيزة، مشيراً إلى أن الاحتياجات الإضافية في سنة ٢٠١٨ قد أُدمجت في الميزانية المنقحة لسنة ٢٠١٩. وأكدت الاتجاهات المتعلقة بالميزانية والأموال المتاحة والنفقات في الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠١٠ و٢٠١٧ قدرة المفوضية على التنفيذ. وشدد أيضاً على أن المفوضية تمكنت من خفض نفقات مقرها بأكثر من النصف مقارنة بمجموع نفقاتها على مدى السنوات العشر الماضية.

٣٤- وأعربت الوفود عن تقديرها لما عُقد من اجتماعات استشارية غير رسمية بشأن الميزانية في تموز/يوليه وآب/أغسطس، أتاحت فرصة لمناقشة تفاصيل الوثيقة. ومع ذلك، حُثت المفوضية على زيادة توضيح منهجيتها في تحديد الأولويات والشفافية فيما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات. وحُثت المفوضية أيضاً على تحليل النهج الذي تتبعه في إعداد ميزانيتها من أجل إيجاد توازن أفضل فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات الشاملة، مع مراعاة المساهمات المتوقعة من الجهات المانحة وتكاليف المراقبة. وشجعت المفوضية على مواصلة إعطاء الأولوية للاحتياجات استناداً إلى مواطن الضعف، وضمان إيلاء التوجهات الأساسية الخمسة (بما في ذلك ما يتعلق بالمشاركة بمزيد من الحزم في حالات التشرّد الداخلي) الاعتبار اللازم. وفي الوقت نفسه، حُذرت المفوضية من الاستجابة لاحتياجات طائفة أوسع من الناس، لأن ذلك يمكن أن يقوض البرامج التي تقع ضمن ولايتها الأساسية. وأبرزت الدول أيضاً أهمية عرض سبل تجسيد النهج الجديدة، بما فيها "الصفقة الكبرى" وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، في الميزانية.

٣٥- ورداً على سؤال عن استعراض سياسة تكاليف دعم البرامج بنسبة ٧ في المائة، بيّن المراقب المالي المعايير التي تستند إليها السياسة، وأضاف أن المفوضية ستواصل استعراضها وستكون مستعدة لعرض نتائجها اعتباراً من سنة ٢٠١٩. وفيما يخص التكاليف المحتملة المرتبطة بزيادة ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، أوضح أن المفوضية أعدت وثيقة معنونة "حزمة الاستثمار في السلامة" تعرض التدابير الداخلية الموضوعية لمعالجة تلك الحالات.

(١) قُدِّمت إلى اللجنة نسخة أولية من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وسيصدر التقرير في الوقت المناسب بوصفه الوثيقة A/AC.96/1180/Add.1.

٣٦- وأحاطت نائبة المفوض السامي علماً بالتعليقات على عملية إعداد الميزانية، وأشارت إلى أن المفوضية ستواصل إبقاء اللجنة على علم بالصلاات بالمبادرات الأخرى وكذلك بعملية التغيير الجارية في المفوضية. وأوضحت أيضاً أن تخطيط العمليات القطرية ركن هام من أركان إعداد الميزانية وأن دور العمليات القطرية سيتعزز بتحول المفوضية نحو نهج الهيكلية الإقليمية. ورداً على أسئلة عن التوجهات الاستراتيجية للمفوضية وكيفية تجسيدها في الميزانية، وصفت التزام المفوضية بالسعي إلى الاستجابة لحالات التشرذم الداخلي وعملية التحول الداخلي الجارية لضمان اكتساب القوى العاملة في المفوضية المهارات اللازمة للعمل بفعالية في السياقات التي تنطوي على التنسيق بين الوكالات. وسلطت الضوء أيضاً على الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للحالات بحسب ظهور الاحتياجات، وشددت على أهمية التمويل غير المخصص في هذا الصدد.

جيم- جمع الأموال من القطاع الخاص

٣٧- عرض رئيس دائرة الشراكات مع القطاع الخاص الورقة المتعلقة بجمع الأموال من القطاع الخاص والشراكات معه (EC/69/SC/CRP.22) وقدم لمحة عامة عن نمو الدخل حتى الآن. وأشار إلى أن دخل المفوضية قد سجل نمواً قوياً في السنوات العشر الأخيرة وبين كيف تخطط المنظمة لتحقيق هدفها الطموح المتمثل في الحصول على مليار دولار من الدخل المتأتي من القطاع الخاص بحلول سنة ٢٠٢٥.

٣٨- وهنأت الوفود المفوضية على زيادة التبرعات من القطاع الخاص، ورحبت بالجهود التي تبذلها لخفض تكاليف جمع الأموال من القطاع الخاص إلى ٢٥ في المائة أو أقل. وأشارت الوفود إلى أن إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يتيحان للمفوضية فرصة لإشراك القطاع الخاص. واقترح أيضاً على المفوضية أن تستكشف إمكانية التعاون مع الشركات المحلية في البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمار والتكنولوجيا والابتكار وفرص خلق الوظائف. وتساءلت اللجنة عن نوع السياسة المتبعة لضمان إيلاء العناية الواجبة وتجنب تضارب المصالح المحتمل مع الجهات المانحة من القطاع الخاص بغية التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة.

٣٩- وشكر رئيس دائرة الشراكات مع القطاع الخاص اللجنة على دعمها، وأوضح أن المفوضية تعتمزم خفض التكاليف إلى أقل من ٢٥ في المائة من خلال وفورات الحجم المرتبطة بنمو السوق، ومن خلال إبقاء تكاليف المقر في حدودها الدنيا. وستواصل المفوضية تقديم تقارير إلى اللجنة عن هذه المسألة. وأبلغ اللجنة بأن المجالات الرئيسية للاستثمار الاستراتيجي تتعلق بالاتصالات الرقمية واتصالات الهاتف المحمول، والدراسات التحليلية، وتصنيف الجهات المانحة. ويلزم أيضاً زيادة الاستثمار في جمع الأموال بالاتصال المباشر، الذي لا يزال أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة لكسب جهات مانحة منتظمة والحصول على تبرعات غير مخصصة في العديد من البلدان. وفيما يتعلق بإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، أيد الرأي القائل إن هاتين الأداتين قد وسعتا نطاق عمل المفوضية من حيث التعاون مع القطاع الخاص. واستجابة لذلك، أنشئت وحدة معنية بالشراكات التنفيذية ستعمل على نحو وثيق مع الشعبة المعنية بالمرونة والحلول.

٤٠- وتحدث رئيس دائرة الشراكات مع القطاع الخاص أيضاً عن عدد من المبادرات الجارية، بما في ذلك احتمال تنظيم حملات مشتركة بشأن الحالات التي ليست مموله تمويلًا كافيًا، وحملة للمساعدة النقدية. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، أوضح أن المفوضية تتبع سياسة لبذل العناية الواجبة، وأن هناك لجنة تترأسها نائبة المفوض السامي تعنى باستعراض جميع الشراكات التي تنطوي على تبرعات تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وأشار أيضاً إلى أن المفوضية تؤيد وضع سياسة موحدة لبذل العناية الواجبة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأفادت مديرة شعبة العلاقات الخارجية أيضاً بأن المفوضية تشهد تحولاً من نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نهج يعكس استعداداً للاضطلاع بدور شريك استراتيجي في المشاريع الابتكارية. وأشارت أيضاً إلى أن دور اللجنة المعنية ببذل العناية الواجبة سيوسع ليتسنى لها النظر في القيمة الاستراتيجية للشراكات.

خامساً- التنسيق

ألف- عرض شفوي لمستجدات إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين

٤١- قدم مدير الشعبة المعنية بالمرونة والحلول العرض الشفوي لمستجدات إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، فأطلع اللجنة على التطورات الأخيرة والتقدم المحرز في تطبيق الإطار في ١٥ بلداً في أفريقيا والأمريكتين وآسيا، وفي سياق حالتين إقليميتين. وسلط الضوء على استمرار أهمية الشراكات، ولا سيما مع الجهات الفاعلة الإنمائية، فضلاً عن تحديد أوجه التآزر مع الجهود الأخرى، بما في ذلك عمليات التغيير الداخلي، وأهداف التنمية المستدامة، والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

٤٢- ورحبت الوفود بالتقدم المحرز، ودعا بعضها إلى تطبيق الإطار على جميع حالات اللاجئين الكبرى. وعلى الرغم من أن الإطار ركز حتى الآن على البلدان المضيفة بالأساس، فقد سلط الضوء على ضرورة تطبيقه على بلدان المنشأ في مساعي إيجاد الحلول. وفي هذا السياق، رُحِبَ بإعلان أفغانستان منذ عهد قريب تطبيق الإطار على العائدين. وستكون الدروس المستخلصة من هذه الحالة قيمة للبلدان الأخرى التي تستقبل العائدين. وأشارت عدة وفود إلى الدور الحاسم الذي تؤديه المفوضية باعتبارها عاملاً محفزاً ومحفلاً لتعبئة مختلف الجهات الفاعلة دعماً لأهداف الإطار. وفي هذا السياق، حثت المفوضية على أن تكون "رائداً فكرياً"، وبخاصة في ضمان الأهمية المحورية للحماية في جميع الإجراءات المتخذة. وأعرب عن تأييد نهج إشراك "المجتمع بأسره"، لكن اللجنة لاحظت أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بجهد جبار لتوعية طائفة واسعة من الجهات الفاعلة بمعنى هذا المفهوم وسبل إسهامها فيه.

٤٣- وعلى الرغم مما عُرض من تقدم، أبرزت وفود عددًا من المجالات التي تحتاج إلى تحسين. فقد أشار وفد إلى ضرورة دفع الحكومات إلى الإمساك بزمam الأمور على نطاق الوزارات التنفيذية المعنية؛ ومشاركة البلدان المضيفة على أعلى مستوياتها؛ وتقديم استجابات طويلة الأجل تركز على المبادرات الإنمائية، إلى جانب الدعم الإنساني؛ وإشراك الجهات الفاعلة المناسبة في مرحلة مبكرة. وتحدث وفد آخر عن استمرار افتقار معظم البلدان التي تطبق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين إلى خطة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين وآليات مناسبة للتنسيق، ورأى أن الدعم الدولي لم يُلح في الأفق بعد.

٤٤ - ولا ينبغي أن تؤدي الدروس المستخلصة إلى إدخال تحسينات وتصحيح المسار في البلد المعني فحسب، بل ينبغي أن تسهم أيضاً في زيادة فهم الجميع سبل تحسين الإجراءات وتسريعها على نطاق شبكة الإطار. ورحب في هذا الصدد باستمرار تحسين بوابة الإطار وإضافة مجموعة أدوات الإطار منذ عهد قريب، لكن الوفود أعربت عن الأسف لوقف نشاط الفريق المرجعي المعني بالإطار. وأبرزت أيضاً أهمية جمع البيانات وتحليلها. وطلب من المفوضية أن تكفل الانتظام في إعلام البلدان المانحة وإشراكها على الصعيد القطري، ما دامت مستعدة لأداء أدوار الدعم.

٤٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئيين في المستقبل، أشارت وفود إلى ضرورة الانتقال من تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئيين إلى أسلوب عمل شامل جديد. وشجعت المفوضية على تحديد معايير تشغيل "مناير الدعم" المحددة السياق ومعايير وقف تشغيلها، والحاجة إلى وضع خريطة طريق للتنفيذ تتاح قبل انعقاد المنتدى العالمي الأول للاجئين في ٢٠١٩. وستساعد المناير على البدء في تقديم استجابة من نوع الإطار في البلد المعني أو المنطقة المعنية. ودُعي أيضاً إلى أن يوضع مستقبلاً إطار متين للرصد والمساءلة.

٤٦ - وأثنى مدير الشعبة المعنية بالمرونة والحلول على إسهامات البلدان التي يُطبق فيها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئيين، وأشار إلى أهمية الإبقاء على هذا الزخم. وفيما يتعلق بأفاق المستقبل، قال إن الإطار سيُدمج في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئيين، وسيتيح فرصة هامة لتوسيع نطاق النهج على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، ينبغي التفاني في التعاون مع البلدان التي يُطبق فيها الإطار. ورداً على سؤال عن دور الشعبة الجديدة، أشار إلى أن الوقت قد حان لتمسك المنظمة برمتها بزمam العملية وتكفل تماشي عمل المفوضية بوجه أعم مع أهداف الإطار. وأكد للجنة أن المفوضية ستواصل أداء دور حفاز في حشد الدعم المطلوب. وشكر المدير للجنة على دعمها ووعد بأن يتابع مع الوفود المهتمة المقترحات العديدة المقدمة.

باء - عرض شفوي لمستجدات الصفقة الكبرى

٤٧ - قدمت مديرة شعبة العلاقات الخارجية عرضاً شفوياً لمستجدات "الصفقة الكبرى"، مبرزة عدداً من التطورات الرئيسية في مسارات العمل العشرة. وأشارت إلى استمرار قيمة "الصفقة الكبرى" بوصفها منبراً فريداً يمكن أن يجمع الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى حول الهدف النهائي المتمثل في زيادة فعالية المعونة الإنسانية وكفاءتها.

٤٨ - ورحبت الوفود بالعرض وبالتزام المفوضية المستمر بـ "الصفقة الكبرى". غير أن وفوداً أبدت قلقها إزاء عدم انسجام درجات تقدم المشاركين. وأثنت اللجنة على التقدم الذي أحرزته المفوضية في مجالات منها المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ورئي أيضاً أن هناك خطوات إيجابية إلى الأمام تتمثل في مشاركة المفوضية في المشروع التجريبي لإطار مشترك بين الجهات المانحة لتقديم التقارير، فضلاً عن التقدم المحرز في وضع استراتيجيات متعددة السنوات ومتعددة الشركاء، وبناء قدرات الشركاء المحليين، وتحقيق الكفاءة في إدارة الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وحُثت المفوضية على مواصلة العمل من أجل زيادة مشاركة النساء والفتيات في هياكل القيادة والإدارة، وفي اتخاذ القرارات. وشجعت المفوضية أيضاً على ضمان تحسين نوعية التقارير، ولا سيما بإظهار تقدم قابل للقياس في التقييمات المشتركة للاحتياجات، التي تشكل دعامة لخطط الاستجابة ذات الأولوية والنداءات، وتقلل من ازدواجية العمل وتكاليف الإدارة.

٤٩- وأخذت المديرية علماً بالطلب على إعداد تقارير أمتن عن الجهود التي تبذلها المفوضية للوفاء بالتزامات "الصفقة الكبرى". وأوضحت مختلف أنواع التقييمات المشتركة للاحتياجات التي أُنجزت، بحسب السياق. ورداً على أسئلة عن استخدام النقود، أفادت بأن أكثر من ٦٤ في المائة من هذه المساعدة يهدف إلى تحقيق أغراض متعددة، وبأن التدخلات النقدية شكلت ما يزيد قليلاً على ١٥ في المائة من إجمالي المساعدة التي قدمتها المفوضية في ٢٠١٧. وتناولت أيضاً ما ينطوي عليه تخصيص الاعتمادات من تحديات تؤثر في استراتيجية المفوضية لجمع الأموال وفي إجراءاتها المتعلقة بالنداءات.

سادساً- أي مسائل أخرى

٥٠- عرضت كبيرة المنسقين لشؤون منع ومواجهة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي مستجدات المبادرات الأخيرة التي أطلقتها المفوضية في هذا المجال. ورحبت الوفود بعمل المفوضية والتقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك جهودها الرامية إلى ضمان اتباع نهج يشمل المنظومة برمتها. ورداً على سؤال عن بروتوكول للشركاء في التنفيذ، وصفت مشاركة المفوضية في صياغته والعمل المضلع به لتحسين التدريب، بما في ذلك على الصعيد الميداني. وأشارت إلى أن زيادة عدد الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين تدل على زيادة الثقة في قدرة المفوضية على الاستجابة، وتعكس زيادة مستوى التعاون مع الشركاء. وعلى الصعيد العالمي، تشمل أهم مجالات عمل المفوضية التحقيقات المشتركة، والمشاركة في الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات، ووضع أداة للتحري والتتبع داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥١- وتمشياً مع الممارسة السابقة، أشارت الرئيسة إلى أن مشروع تقرير اجتماع اللجنة الدائمة الثالث والسبعين سيُعَمَّم إلكترونياً بحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر. وينبغي أن تقدم الدول الأعضاء تعليقاتها أو تصويباتها على مداخلاتها في أجل أقصاه ٢٧ أيلول/سبتمبر. وستُدْرَج التعديلات، حسب الاقتضاء، ثم يعاد تعميم التقرير ويُعتبر معتمداً.

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل لسنة ٢٠١٨

إن اللجنة الدائمة،

إذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والستين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (الفقرة ١٤ (٣) من الوثيقة A/AC.96/1176)، وإلى المناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات والبرنامجية والتمويل في اجتماع اللجنة الدائمة الثاني والسبعين في حزيران/يونيه ٢٠١٨،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم المسؤوليات تضامناً مع البلدان المضيفة للاجئين،

تُشير إلى أن اللجنة التنفيذية وافقت، في دورتها العامة الثامنة والستين، على البرامج والميزانيات للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقرر في إطار الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وبالبالغة قيمتها ٧ ٥٠٨,٤ ملايين دولار لسنة ٢٠١٨،

تلاحظ أن الميزانيات التكميلية لسنة ٢٠١٨، التي بلغت ٧١٢,٠ مليون دولار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، بعد خفض مبلغ ٥٤,٩ مليون دولار في حالة جنوب السودان، هي لبرامج تنفذ لفائدة برنامج المفوضية العالمي للاجئين ومشاريع خاصة بإعادة الإدماج والمشردين داخلياً، تحيط علماً بالميزانية السنوية للمفوضية في ٢٠١٨ التي يصل مجموعها حالياً إلى ٨ ٢٢٠,٥ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨،

تسلم بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تطرأ في سنة ٢٠١٨ قد تستلزم ميزانيات تكميلية إضافية أو موسّعة، وبأن تلبية هذه الاحتياجات ستستلزم توفير موارد إضافية علاوة على الموارد المتاحة للميزانيات القائمة،

تحثّ الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن وفي الوقت المناسب للنداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل جمع الموارد اللازمة لتمويل الميزانية السنوية لـ ٢٠١٨ بالكامل.